الخطر المُحدق

التكيف مع تغير المناخ
في عالم ما بعد الجائحة

الملخص التنفيذي

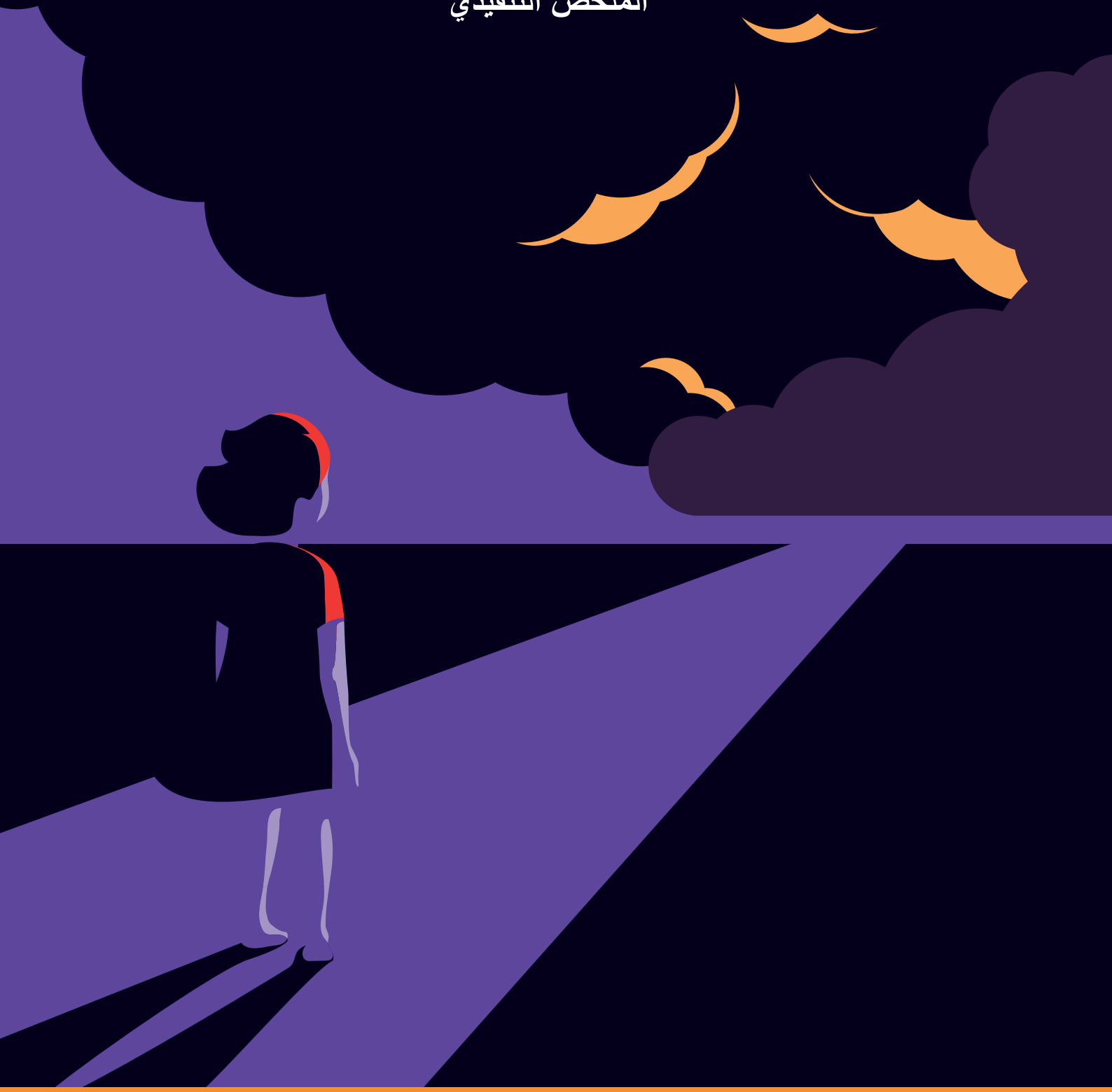

تقرير فجوة التكيُّف
لعام 2021

WASP
WORLD ADAPTATION SCIENCE PROGRAMME

UNEP DTU PARTNERSHIP

50 2022-1972

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

© 2021 برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرقم الدولي المعياري للكتاب: XX
رقم المهمة: XX

يجوز نسخ هذا الإصدار كلّياً أو جزئيّاً وبأي صورة من أجل الخدمات التعليمية أو غير الهادفة للربح دون إذنٍ خاص من مالك حقوق الطبع، بشرط الإشارة إلى المصدر. ويقدِّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة استلام نسخةٍ من أي منشور يستخدم هذا المنشور مصدراً له.

لا يجوز استخدام هذا المنشور في إعادة بيعه أو في أي غرض تجاري آخر أياً كان دون الحصول على الإذن الخطّي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتُقدَّم طلبات الحصول على مثل هذا التصريح، متضمنة بياناً بالغرض من النَّسخ ونطاقه، إلى مدير شعبة الاتصالات على العنوان التالي: Communication Division, United Nations Environment Programme, P. O. Box 30552, Nairobi 00100, Kenya.

إخلاء المسؤولية

لا تنطوي التسميات المُستخدَمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلدٍ من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة، أو أية سلطة من سلطات أيّ منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

قد تكون بعض الرسوم التوضيحية أو الرسومات الواردة في هذا المنشور قد جرى تكييفها من محتوى نشرته أطراف ثالثة، بغرض توضيح تفسيرات المؤلّفين للرسائل الرئيسية المنبثقة عن تلك الرسوم التوضيحية أو الرسومات الخاصة بأطراف ثالثة. وفي مثل هذه الحالات، لا تنطوي المواد المتضمّنة في هذا المنشور على أي رأي من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد المرجعية المستخدمة كأساس لمثل هذه الرسومات أو الرسوم التوضيحية.

إنّ ذكر أي شركة أو منتج تجاري في هذه الوثيقة لا يقتضي ضمناً تزكية تلك الشركة أو ذلك المنتج مِن قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مؤلفي هذه الوثيقة. ولا يُسمَح باستخدام المعلومات التي تحتوي عليها هذه الوثيقة لأغراض الدعاية أو الإعلان. وتُستخدَم أسماء العلامات التجارية ورموزها بطريقةٍ تحريرية من دون وجود أي نية لانتهاك العلامات التجارية أو حقوق التأليف والنشر.

إنَّ الآراء المُعرَب عنها في هذا المنشور تعبّر عن وجهات نظر المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نأسف لأي أخطاء أو إغفالات قد تكون واردة من غير قصد.

© حقوق الطبع الخاصة بالخرائط والصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية طبقاً لما هو مبيّن

الاقتباس المقترح

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2021). *تقرير فجوة التكيُّف لعام 2021 – الخطر المُحدق – الملخص التنفيذي*. نيروبي.

الإنتاج

برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشراكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا.
https://www.unep.org/adaptation-gap-report-2021

بدعمٍ من:

Sweden Sverige

ROYAL NORWEGIAN MINISTRY OF CLIMATE AND ENVIRONMENT

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK

يشجّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اتخاذ ممارسات سليمة بيئياً على الصعيد العالمي وضمن أنشطته الخاصة. وتهدف سياستنا المعنيّة بالتوزيع إلى خفض البصمة الكربونية للبرنامج.

الخطر المُحدق

التكيف مع تغير المناخ
في عالم ما بعد الجائحة

الملخص التنفيذي

تقرير فجوة التكيُّف لعام 2021

الملخص التنفيذي

السياق والإطار العام لتقرير فجوة التكيُّف الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2021

خُرّرت النسخة السادسة من تقرير فجوة التكيّف (2021) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنة الثانية من انتشار جائحة "كوفيد-19" العالمية. في حين أن هناك اتجاهات مشجّعة تظهَر لمواجهة جائحة "كوفيد-19"، بما فيها التطوير غير المسبوق للقاحات عالية الفاعلية وطرحها في بُلدان صناعية كثيرة، تُواصِل أزمة "كوفيد-19" خلق تحديات شديدة على صحة الإنسان وتُحدث اضطراباً اقتصادياً، وتفرض قيوداً متكررة على الحياة اليومية في معظم أنحاء العالم. ويظهر الأثر الذي خلقته الجائحة على عمليات التكيف مع التغير المناخي عالمياً باطراد من خلال الآثار المباشرة على التخطيط للتكيف والقيود على التمويل المتوفر. وتميل الآثار المناخية إلى أن تكون أكثر قسوة في البلدان النامية الهشة اقتصادياً، وكثير منها أيضاً هي من بين أشدّها تأثراً بجائحة "كوفيد-19". وفي الوقت نفسه، تقدم مبادرات الإنقاذ والإنعاش الهادفة إلى بعث النشاط في الاقتصاد في أعقاب الجائحة فرصة فريدة من نوعها من أجل ضمان إنعاشٍ مراعٍ للبيئة من خلال إدماج التكيّف في مسارات التمويل العام التي تساوي تريليونات الدولارات، ما يقلّل بالتالي المبالغ التي كانت تخصص للتكيّف خلاف ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يتشاطر تغير المناخ والجائحة أوجه شبه مدهشة، فأزمة تغير المناخ، حالها حال الجائحة، مشكلة منهجية تتطلب استجابات عالمية ووطنية ومحلية منسقة. هناك كثير من الدروس المستفادة من التعاطي مع الجائحة يصلح أن تشكّل أمثلة لكيفية إجراء تحسينٍ على تخطيط التكيف مع المناخ وتمويله.

في غضون ذلك، يُواصل تغيّر المناخ مساره الحثيث نحو مستقبل أكثر احتراراً. فمثلما يوثّق تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في آب/أغسطس 2021، وعلى نحو صارخ، هناك بعض الآثار قد أصبحت الآن لا رجعة فيها. فقد شهدت أنحاء عدّة حول العالم تأثيرات غير مسبوقة هذا العام على غرار القبة الحرارية وحرائق الغابات المتفشية في شمال غرب المحيط الهادئ للولايات المتحدة الأمريكية وكندا؛ وفيضانات شديدة في أوروبا الغربية والأنحاء الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية، ومقاطعة خنان في الصين، وولاية ماهاراشترا في الهند؛ والجوع الوشيك بعد موجات الجفاف المستمرة في مدغشقر. يوثّق تقرير التقييم أيضاً كيف أنه، حتى في ظل أكثر سيناريوهات تخفيف الانبعاثات تفاؤلاً التي تصل إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، سيستمر الاحترار العالمي على المدى القصير إلى المتوسط، حتى أنه يحتمل أن يستقر عند 1.5 درجة مئوية فوق المستويات قبل الصناعية. وكل هذه العوامل تجعلُ مسألة التكيّف ضرورةً عالميةً ملحّة.

على المستوى السياسي، تتواصل جهود المناخ الدولية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الرغم من تأجيل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تأجلت من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ستركّز الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تركيزاً قوياً على مسائل التكيّف وستعمل على متابعة المشاورات والعمل بما يتعلق بالحصيلة العالمية الأولى في عام 2023، بما في ذلك تقديم المساهمات المحددة وطنياً الجديدة والمحدثة.

يعرض تقرير فجوة التكيّف 2021 تحديثاً حول الإجراءات الحالية والنتائج الناشئة لتخطيط التكيّف على المستوى الإقليمي والوطني وتمويله وتنفيذه عالمياً (الشكل م.ت.1). وتكتسي هذه العناصر الثلاثة أهمية بالغة من أجل تتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف العالمي للتكيُّف وتقييمه. كذلك، يتوسّع تقرير فجوة التكيّف 2021 في تقييم نتائج التكيّف المستقبلية ويعززه، ولا سيما من خلال إدراج أحكام الخبراء النوعية. في ضوء الجائحة المستمرة، يقدّم التقرير تقييماً متعمقاً للعواقب الناشئة عن "كوفيد-19"، في ما يتعلق بتخطيط التكيّف وتمويله، ويسلّط الضوء على الدروس والفرص المتاحة لجهود التكيّف المستقبلية من خلال النمو الاقتصادي والقدرة على تحمل تغيّر المناخ كجزء من الإنعاش المراعي للبيئة.

حالة تخطيط التكيُّف وتمويله وتنفيذه والتقدم المحرز بشأنه على الصعيد العالمي

التخطيط

على الرغم من جائحة "كوفيد-19"، أصبح التكيّف مع تغير المناخ مدمجاً باطراد في السياسة والتخطيط في جميع أنحاء العالم. وما زالت عمليات تخطيط التكيّف على المستوى الوطني عنصراً أساسياً في الاستجابة العالمية لتأثيرات التغيّر المناخي، كما يبرز في اتفاق باريس. علماً بأن الأدلة الأولية تظهر أنّ بعض عمليات التنمية المتعلقة بخطة التكيّف الوطنية قد تأخرت بسبب جائحة "كوفيد-19"، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، ما زلنا نشهد نمواً في جداول الأعمال الوطنية لتخطيط التكيّف. وقد اعتمدت حالياً نحو 79 في المائة من البُلدان كلها أداةً واحدة على الأقل لتخطيط التكيّف على المستوى الوطني (على سبيل المثال، خطة أو استراتيجية أو سياسة أو قانون). وهذه زيادة بنسبة 7 في المائة منذ العام 2020 (الشكل م.ت.1). علاوة على ذلك، فإن 9 في المائة من البلدان التي لا تملك أداة مماثلة حالياً هي في طور تطوير واحدة (لا تغيير منذ سنة 2020). تملك 65 في المائة من البلدان على الأقل خطة قطاعية واحدة أو أكثر، و26 في المائة على الأقل لديها أداة واحدة أو أكثر من أدوات التخطيط دون الوطنية.

الشكل م.ت.1 حالة تخطيط التكيُّف على الصعيد العالمي كما في 5 آب/أغسطس 2021

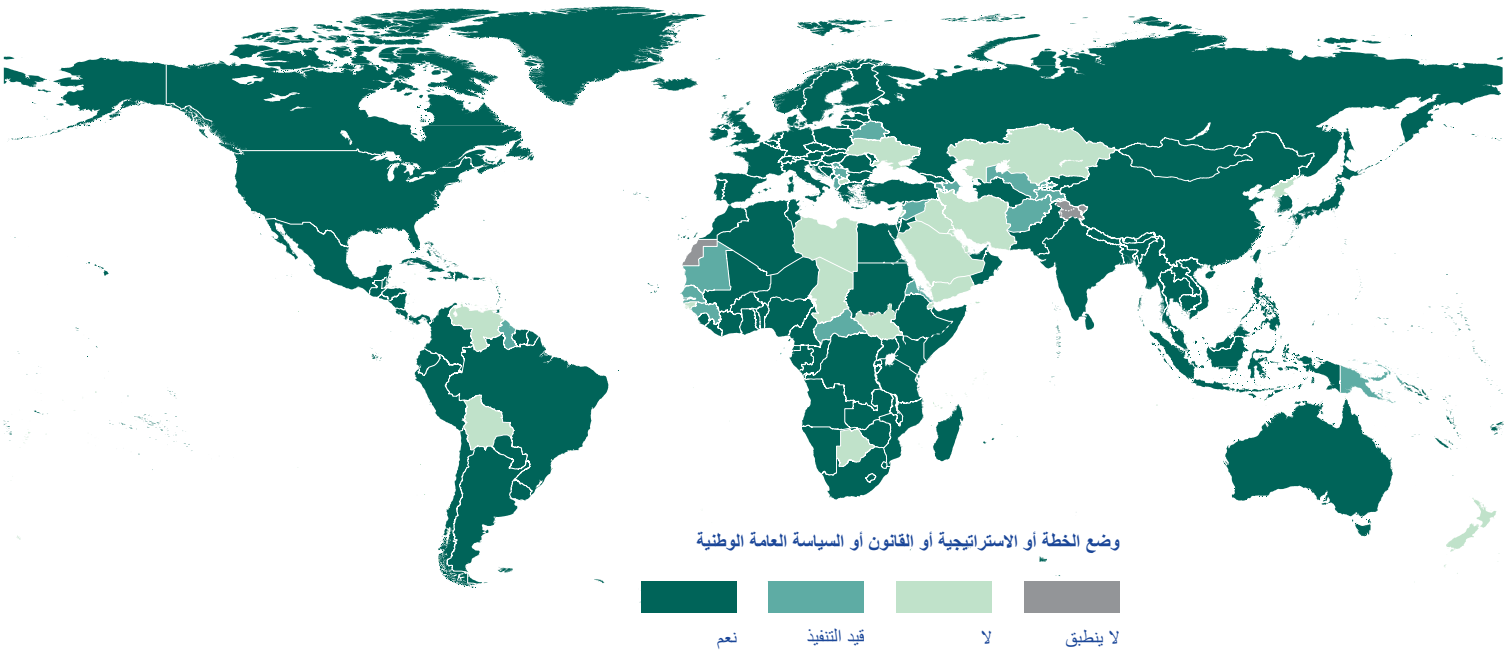

ملاحظة: المناطق التي تحمل العلامة "لا ينطبق" هي مناطق متنازع عليها طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة أو وضعها غير متفق عليه بعد.

تُظهر مؤشرات ملاءمة تخطيط التكيّف وفاعليته اتجاهات إيجابية مقارنة بسنة 2020. في حين أنه لا يمكن حالياً إجراء تقييم مباشر لمدى ملاءمة تخطيط التكيّف وفاعليته بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن التعريفات والنهج المتبعة في تقييمها، فمن الممكن تحليل العناصر ذات الصلة تحليلاً غير مباشر من خلال فحص الشمولية وقابلية التنفيذ والتكامل ورصد أدوات التخطيط وتقييمها. مقارنة بتحليل مماثل يعرضه تقرير فجوة التكيّف 2020، يوضح تقرير هذه السنة - استناداً إلى تحليل محدّث يعكس التقديمات الجديدة للمساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيّف الوطنية واتصالات التكيّف - أن البلدان قد أحرزت تقدماً ثابتاً في تطوير أدوات تخطيط التكيّف وتقريباً في جميع مؤشرات التخطيط الملائم والفعال للتكيّف. ويُعد هذا التقدم تراكمياً (في حدود 10 في المائة من النتيجة السابقة)، باستثناء مجالات مثل مشاركة أصحاب المصلحة، والاعتبارات الجنسانية واستخدام أدوات السياسة، التي شهدت زيادات أكبر (الشكل م.ت.2). أما من حيث الشمولية، تُظهر بُلدان أكثر حالياً مشاركة أصحاب المصلحة (زيادة من 43 في المائة إلى 70 في المائة بين عامي 2020 و2021) والاعتبارات الجنسانية (زيادة من 52 في المائة إلى 73 في المائة بين عامي 2020 و2021). وسُجّلَت أيضاً زيادة كبيرة في تطبيق أدوات السياسة التي من شأنها أن تعزز قابلية تنفيذ خطط التكيف من خلال أحكام تخصّ الاستثمارات (50 في المائة في عام 2021 مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2020)، واللوائح التنظيمية (49 في المائة في عام 2021 مقابل 28 في المائة في عام 2020)، والحوافز (30 في المائة في عام 2021 مقابل 8 في المائة في عام 2020). وبالمثل، يستهدف أكثر من ثلثي البُلدان كلها حالياً (أكثر بـ 9 في المائة مقارنة بعام 2020) القطاعات ذات الأولوية بأدوات التخطيط الخاصة بها. ويجري إحراز تقدمٌ أيضاً في مجال التكامل: فلدى 75 في المائة من البلدان حالياً آليات تنسيق أفقي (مقارنة بـ68 في المائة في عام 2020) و32 في المائة لديها آليات تنسيق رأسي (مقارنة بـ26 في المائة في عام 2020). من ناحية أخرى، يتفاوت التقدم على صعيد الرصد والتقييم: في حين أن 26 في المائة من البلدان تملك أنظمة قائمة للرصد والتقييم و36 في المائة أخرى في طور تطوير نظام، فإن 8 في المائة فقط من البلدان قد اضطلعت بتقييم خطط التكيف الخاصة بها. وكثيراً ما يُعزا ذلك إلى نقص في الموارد المالية والبشرية والفنّية.

الشكل م.ت.2 تقييم مدى كفاية تخطيط التكيُّف وفاعليته على الصعيد العالمي

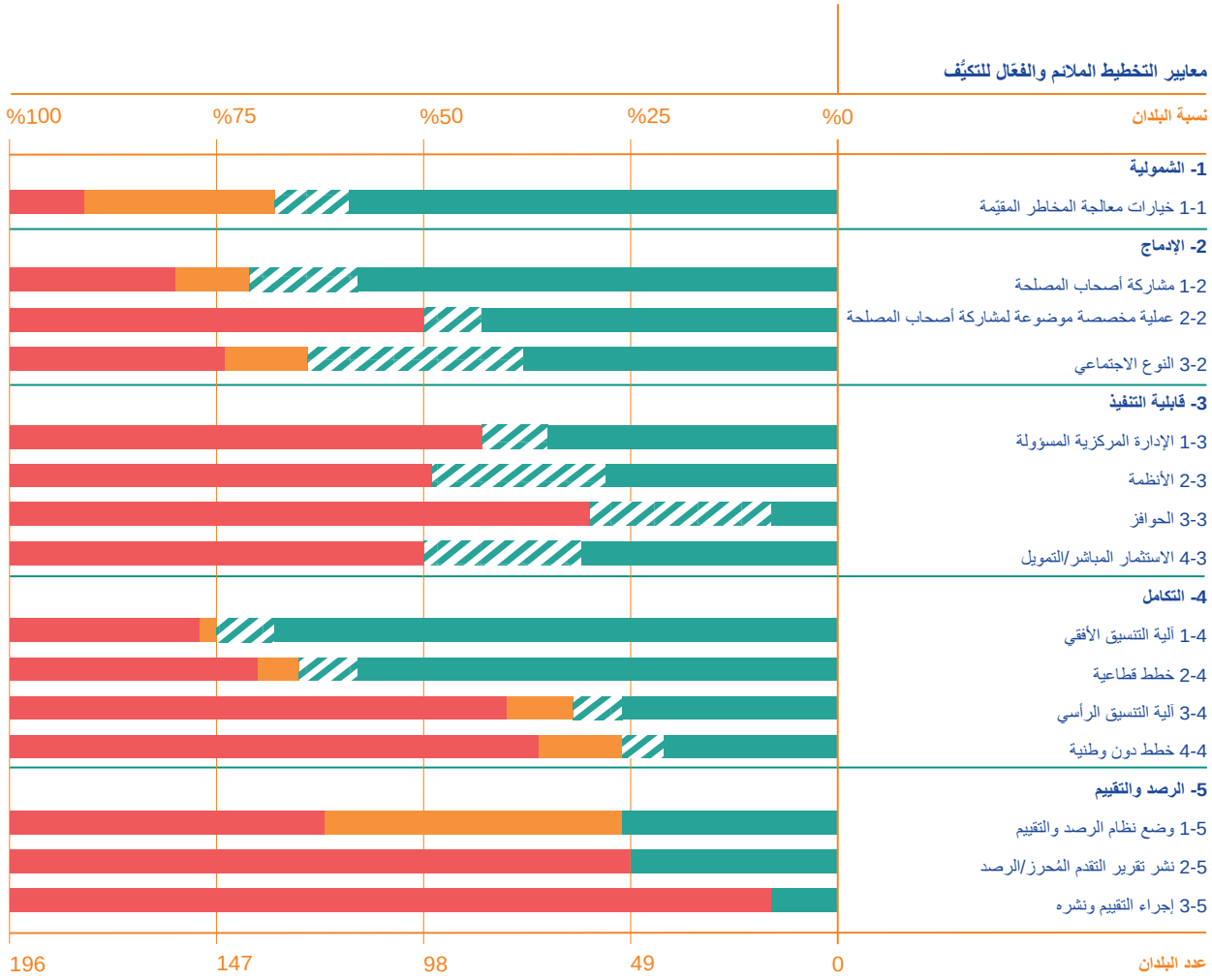

ملاحظات: لا تظهر التغييرات في مؤشرات الرصد والتقييم (5-1 إلى 5-3) لأن منهجية تسجيل الدرجات قد تغيرت منذ عام 2020.

التمويل

تشير التقديرات الجديدة لتكاليف التكيّف والاحتياجات المالية المقدّرة للتكيّف لدى البلدان النامية إلى قيم أعلى من المبلّغ عنها سابقاً. لتغيّر المناخ في البلدان النامية أعلى عموماً مما ذُكِرَ في الدراسات السابقة. تنطبق هذه التقديرات على فترةٍ لاحقة من هذا القرن، في ظل سيناريوهات احترار أعلى، وكذلك على مدار العقدين المقبلين على نحو حاسم، حتى في ظل سيناريوهات التخفيف الطموحة. ثانياً، تُصنّف اليوم تكاليف التكيّف السنوية المقدرة في المنشورات عموماً أيضاً في النطاق الأعلى لتقدير عام 2016 من تقرير فجوة التكيّف البالغ 140-300 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 و280-500 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050. ثالثاً، تشير مراجعة المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيّف الوطنية المحدّثة إلى أن تقديرات احتياجات تمويل التكيّف تتزايد في بُلدان كثيرة، وغالباً بسبب دمج مزيدٍ من القطاعات. يكشف تحليل قطاعي للطلبات المقدمة أن القطاعات الأربعة للزراعة والبنية التحتية والمياه وإدارة مخاطر الكوارث تشكّل ثلاثة أرباع احتياجات تمويل التكيّف المحسوبة حتى الآن (الشكل م.ت.3). وتشير هذه النتائج، مجتمعة، إلى زيادة تكاليف التكيّف مقارنة بالتقييمات السابقة لتقرير فجوة التكيّف، ولا سيما في حالة الفشل في تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في ضمان إبقاء متوسط درجة الحرارة العالمية دونَ 2 درجة مئوية حتى لا يتخطى مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتعني هذه الأدلة الجديدة الناشئة أن الحاجة تستدعي إجراء تقييمٍ أكثر تفصيلاً ومنهجية لتكاليف التكيّف واحتياجات التمويل.

الشكل م.ت.3 احتياجات تمويل التكيّف بحسب القطاعات بناءً على المساهمات المحددة وطنياً وخطة التكيّف الوطنية لـ 26 بلداً من البُلدان النامية

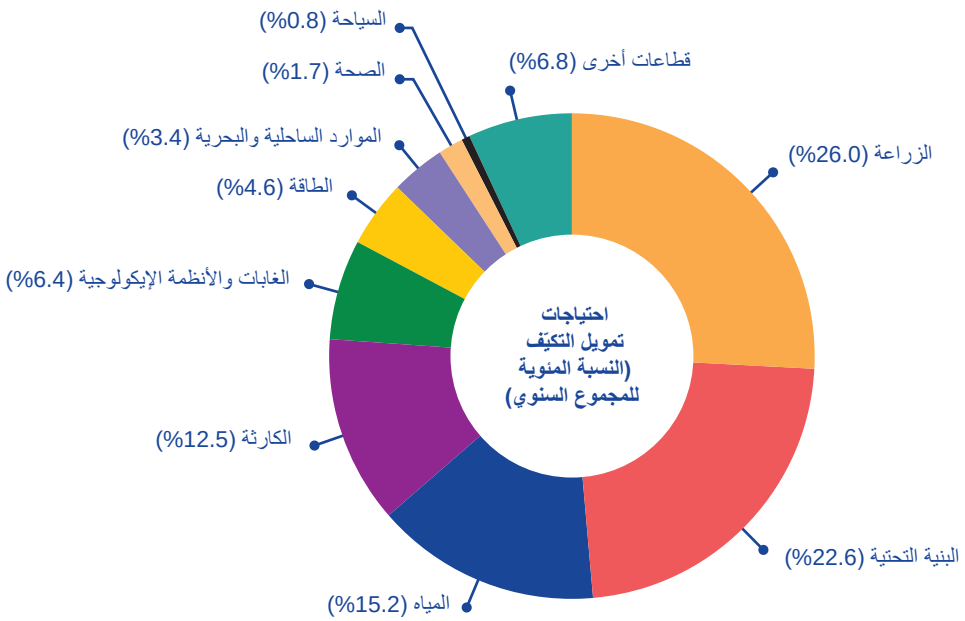

تشير الأدلة إلى أن فجوة تمويل التكيّف أكبر مما ذُكِرَ في عام 2020 وأنها آخذة في الاتساع. على الرغم من الاتجاه الأخير المتمثل في الزيادة التدريجية في تمويل التكيّف العام الدولي للبلدان النامية حتى عام 2019، من المتوقع أن تستقر تدفقات تمويل التكيّف أو ربما تنخفض نتيجة لجائحة "كوفيد-19". ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات المالية والحكومات - بما في ذلك ما يوجد منها في الاقتصادات المتقدمة، والتي توفر غالبية التمويل الدولي المخصص للتكيّف - يتعيّن عليها إيلاء الأولوية للموارد المحدودة لتلبية الاحتياجات الصحية والمالية الملحة الناتجة عن جائحة "كوفيد-19". بينما لا تزال البيانات الحاسمة معلقة، يشير أحدث تحليل إلى أن تدفقات تمويل المناخ إلى البلدان النامية (للتخفيف والتكيّف) بلغت 79.6 مليار دولار أمريكي في سنة 2019. في غياب زيادة ملحوظة تبلغ حوالى 20 مليار دولار (26 في المائة) في عام 2020، لن يتحقق هدف التعبئة البالغ 100 مليار دولار أمريكي لعام 2020. على الرغم من محدودية الأدلة المتاحة، فإن تكاليف التكيّف واحتياجات التمويل المحتملة في البُلدان النامية هي أكبر بخمس إلى عشر مرّات من التدفقات المالية الدولية العامة الحالية للتكيّف. تشير الدلائل إلى أن الفجوة أكبر مما هو مذكور في تقرير فجوة التكيّف السابق (2020) وهي آخذة في الاتساع، بسبب ارتفاع تكاليف التكيّف والاحتياجات المالية واستقرار تدفقات التمويل أو تناقصها.

هناك حاجة ملحة إلى توسيع التمويل العام للتكيّف وزيادته سواء من أجل الاستثمار المباشر أو للتغلب على الحواجز التي تحول دون تكيّف القطاع الخاص. تبرز أدوات وجهات فاعلة ونهج جديدة لتوسيع نطاق تمويل التكيّف، بما في ذلك تمويل التكيّف من القطاع الخاص. وتوفّر هذه فُرصاً لزيادة تمويل التكيّف (على سبيل المثال، السندات المرنة) ولاستخدام تمويل التكيّف العام في الرفع المالي للاستثمار الخاص (على سبيل المثال، استخدام التمويل المختلط لإزالة المخاطر من الاستثمارات). ومع ذلك، لا يزال معدل استخدام هذه الأدوات الجديدة وتوسيع نطاقها بطيئاً، وذلك بسبب العوائق التي تعترض التمويل الخاص (بما في ذلك المعلومات والعوامل الخارجية الإيجابية وانخفاض الإيرادات) والتدخلات العامة أو التمويل اللازم للتغلب عليه. علاوة على ذلك، سينجذب الاستثمار الخاص إلى الفرص التي تكون فيها الإيرادات أعلى والمخاطر عند أدنى مستوى. ويُستبْعَد أن تستهدف أشد الفئات ضعفاً في أقل البلدان نمواً أو القطاعات غير السوقية. وهذا يؤكد الأهمية المستمرة للدعم الدولي العام وضرورة زيادة الطموح.

التنفيذ

يستمر تنفيذ إجراءات التكيّف في النمو ببطء في جميع أنحاء العالم، على الرغم من عدم اليقين تجاه المسارات المستقبلية. على الرغم من وجود تباين متزايد في عدد المشاريع الجديدة على مدى السنوات الأربع الماضية، فإن تنفيذ مبادرات التكيّف المعتمدة بموجب الصناديق الثلاثة المتعددة الأطراف التي تطبّق اتفاق باريس من خلال توفير التمويل للتكيّف (صندوق التكيّف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية) قد تزايد ببطء ولكن بثبات. ولم يتغيّر الاتجاه نحو المشاريع الأكبر حجماً (التي تزيد عن 10 ملايين دولار أمريكي). تُظهر المعلومات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكبر 10 مانحين موّلوا أكثر من 2600 مشروع بين عامي 2010 و2019 مع التركيز بشكل أساسي على التكيّف. وهذا يسلط الضوء على الدور الهام للدعم الثنائي للتكيّف (الشكل م.ت.4). فحوالى 20 في المائة من المشاريع تعالج القطاع الزراعي في المقام الأول وتركّز 20 في المائة على النظم الإيكولوجية. كذلك، إنّ حوالى 30 في المائة من المشاريع متعددةُ القطاعات، في حين جرى توجيه ما يقرب من مشروعين من كل 10 مشاريع إما نحو المياه أو البنية التحتية. تتوافق الأولويات القطاعية مع أربع من أولويات التكيّف الخمس الأولى المذكورة في أحدث المساهمات المحددة وطنياً التي قدمتها البلدان. ومع ذلك ، فإن الصحة، وهي الأولوية الثالثة التي يتكرر ذكرها، نادراً ما تحظى بتركيزٍ أساسي، مما يؤكد نتائج التقريرين السابقين. يُظهر

الشكل م.ت.4 عدد مشاريع التكيّف الرئيسية الجديدة المستهلّة سنويًا بتمويل من أكبر 10 مانحين ثنائيين للتكيف

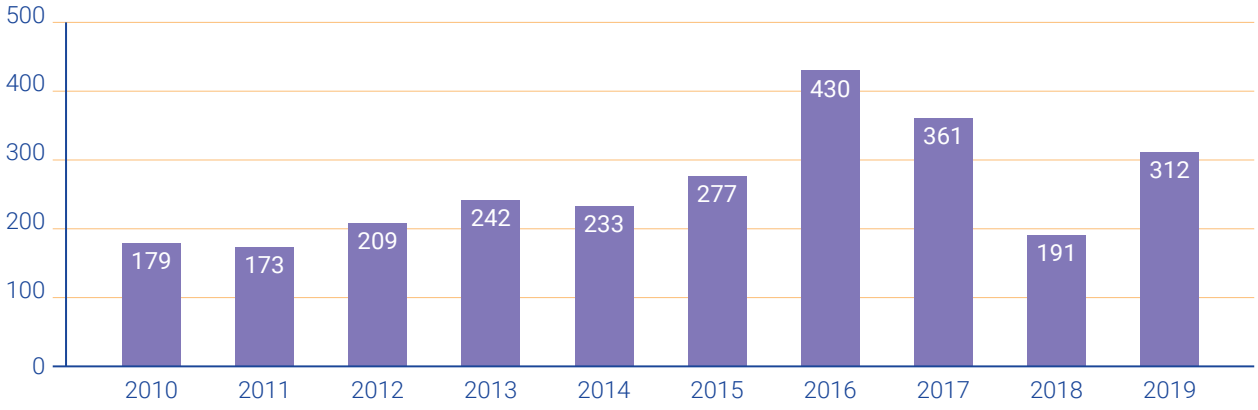

ملاحظة: يشير المصطلح تكيّف 'رئيسي' إلى المشاريع التي يُعد فيها التكيف "أساسياً في تصميم النشاط او الدافع المحفز له" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

التصنيف الإقليمي أن مبادرات التكيّف تتركز في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، وفي جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وفي أنحاء من أمريكا الجنوبية (الشكل م.ت.5).

تستدعي الحاجة مواصلة رفع مستوى التنفيذ لتجنب التخلف عن الركب في ما يتعلق بإدارة مخاطر المناخ، ولا سيما في البلدان النامية. تشير البيانات المحدودة حول فاعلية أنشطة التكيّف للحد من مخاطر المناخ، مقترنة بالآثار المتصاعدة الموثقة في أحدث تقرير تقييمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى أن معدلات التنفيذ الحالية قد لا تواكب المستويات المتزايدة لتغيّر المناخ. يتعيّن على تصميم التدخلات الخاصة بالتكيّف مراعاة عوامل وُجد أنها قادرة على الأرجح على زيادة الحد من المخاطر على نحو فعال، بما في ذلك الفهم الشامل لمخاطر المناخ وتفاعلها مع السياقات المحلية، وإدراج السكان المستهدفين في تصميم المشروع، والاتفاق المشترك على الأهداف وطُرق تحقيقها، وتجنّب الآثار السلبية المحتملة والفعلية لإجراءات التكيّف (سوء التكيّف). لذلك، من الضروري تعزيز تنفيذ إجراءات التكيّف وضمان تعميم أكثر فاعلية لمخاطر المناخ في عمليات صنع القرار، بما في ذلك التعافي من جائحة "كوفيد-19"، بهدف تفادي أي تأخير آخر. ويجب أن يراعي تخطيط التكيّف وتنفيذه سيناريوهات المناخ الأعلى والآثار المتوقعة في تقرير التقييم السادس 2021 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الذي نُشِرَ حديثاً، من أجل الاستعداد لمخاطر أكثر شدة مما لوحظ بالفعل.

العواقب الناشئة لجائحة "كوفيد-19"

انبثق عن جائحة "كوفيد-19" وتغير المناخ مخاطر مركّبة تؤثر سلباً على القدرة التكيفية للحكومات والمجتمعات، ولا سيما في البلدان النامية. قد تؤدي الجائحة واستجابات المجتمعات لها إلى مضاعفة المخاطر من خلال التأثير على قدرتنا على الاستجابة لتغير المناخ. على سبيل المثال، في إبان هبوب أعاصير المحيط الهادئ سنة 2020، أعاقت القيود التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" جهود الاستجابة للكوارث بسبب فرض الحجر الصحي على الإمدادات وعمال الإغاثة. وقد تقلّل الآثار غير المباشرة للجائحة من القدرة على التكيّف إلى حد بالغ. على سبيل المثال، تميل العواقب الاقتصادية السلبية، مثل التباطؤ في بعض القطاعات الاقتصادية، وفقدان الوظائف، وزيادة الفقر (وقع 97 مليون شخص إضافي في دائرة الفقر سنة 2020) إلى التأثير غير المتناسب على الفئات الضعيفة وزيادة الحد من قدرتها على التكيّف مع الظواهر المناخية القاسية. كذلك، اعتمدت الحكومات والشركات - ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية - على الاحتياطيات المالية وأصدر كثيرٌ ديوناً جديدة للتعامل مع الجائحة، ما يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية في المستقبل، بما في ذلك جراء الظواهر المناخية القاسية.

في حين أن حزم التحفيز للتعافي من فيروس "كوفيد-19" تقدم فرصة سانحة للتعافي الأخضر والمرن، إلا أن هذه الفرص لا تُغتنَم حالياً. لقد خصصت الحكومات 16.7 تريليون دولار أمريكي من الحوافز المالية للاستجابة للجائحة الحالية. ومع ذلك، يبدو أن نسبة صغيرة فقط من هذا التمويل قد صُرِفَت على التكيّف. فقد عمد أقل من ثلث البلدان الـ 66 التي خضعت للدراسة إلى تمويل تدابير محددة صراحةً لمعالجة مخاطر المناخ المادية في أولويات الاستثمار المعلنة حتى شهر حزيران/يونيو 2021 (الشكل م.ت.6). علاوة على ذلك، فإن تكاليف خدمة الديون المثبتة للاستجابة للجائحة، إلى جانب انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد-19"، قد تعوق أيضاً الإنفاق الحكومي المستقبلي على التكيّف، ولا سيما في البلدان النامية.

توفّر أزمة "كوفيد-19" أيضاً دروساً لتحسين تخطيط التكيّف مع المناخ وتمويله، فضلاً عن فُرصٍ لضمان إنعاش مراعٍ للبيئة. تسلّط الجائحة الضوء على أهمية معالجة الحكومات للمخاطر المركبة من خلال نُهج إدارة المخاطر المتكاملة، والجمع بين مجموعة أهداف شاملة لإدارة المخاطر والتكيّف. على سبيل المثال، في كثير من الحالات، يمكن استخدام تقييمات المخاطر للفئات الضعيفة في كل بلد لإدارة المخاطر على نطاق أوسع، بما في ذلك آثار الجائحة، علماً بأن هذه التقييمات تُطَبّق في عمليات تخطيط التكيّف مثل خطط التكيّف الوطنية. من ناحية تمويل التكيّف، لقد وفّرت الجائحة الظروف التي تدفع إلى بذل نفقات مالية هائلة. ومن الأهمية البالغة أن تغتنم الحكومات هذه الفرصة لتحديد التدخلات وترتيبها من حيث

الشكل م.ت.5 التوزيع الجغرافي لمشاريع التكيّف الرئيسية الممولة من أكبر 10 مانحين ثنائيين

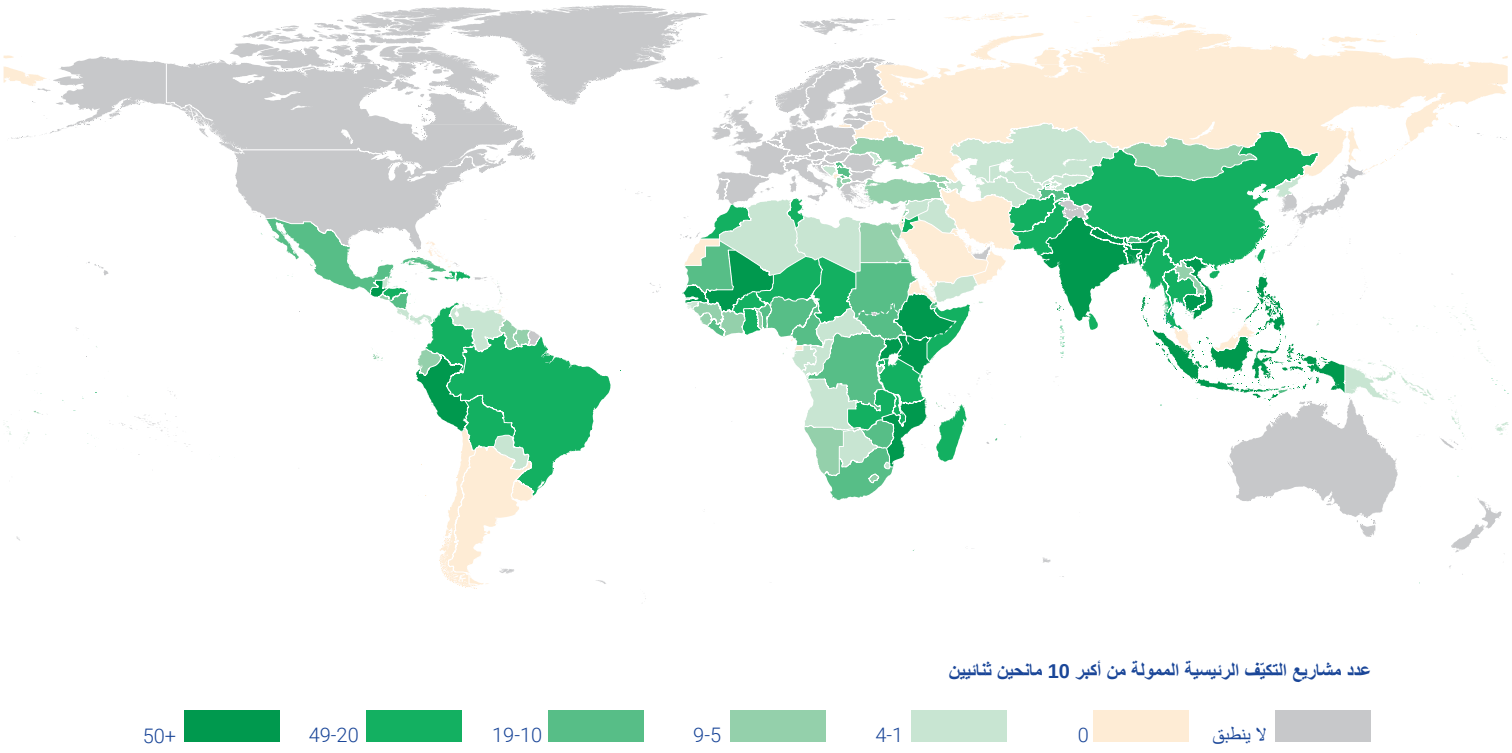

الشكل م.ت.6 البلدان التي تُدرج تدخلات التكيّف المختارة في حزم التحفيز، كما في 31 كانون الثاني/يناير 2021

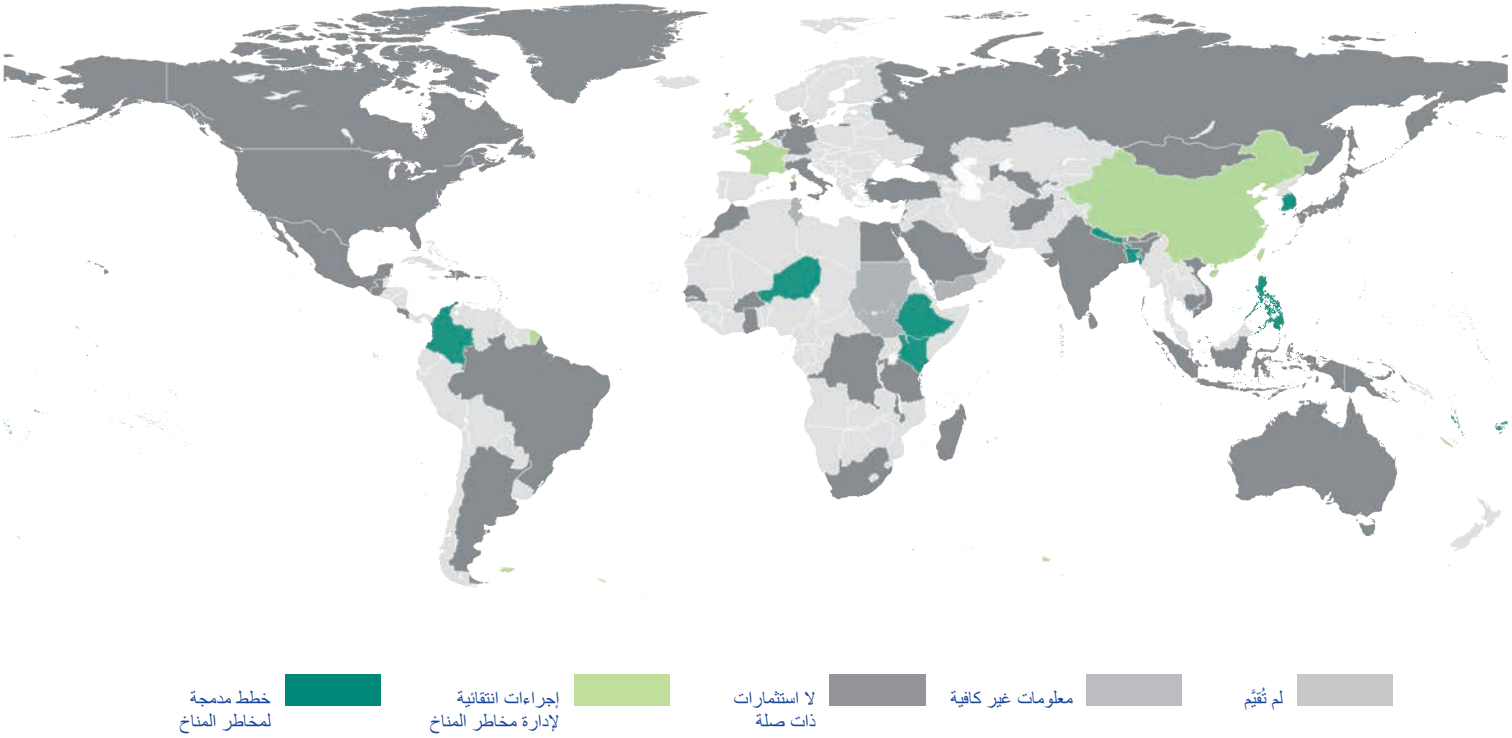

الأولوية حتى تحقق النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال إنعاش مراعٍ للبيئة. تستطيع الحكومات أيضاً، في البلدان النامية خصوصاً، زيادة مرونة الأطر المالية للتعامل مع المخاطر المركبة من خلال إنشاء أطر مرنة لتمويل الكوارث. يمكن إعداد هذه الأطر لضمان توافر تمويل يتصف بأنه يمكن التنبؤ به ومُتاح في أوانه المطلوب وفعّال من حيث التكلفة للاستجابة الفورية لأي حالة طوارئ مع احتمال حدوث صدمات نظامية، مثل الجائحة أو ظرف مناخي قاسٍ. أخيراً، تلعب الاقتصادات المتقدمة دوراً واضحاً في مساعدة البلدان النامية المعرّضة لتغير المناخ والتي عانت من العواقب الاقتصادية للجائحة على توفير حيز مالي لجهود وطنية مراعية للبيئة ومرنة للتعافي من جائحة "كوفيد-19" من خلال التمويل بشروط ميسّرة وتخفيف أعباء الديون من أجل "بناء مستقبل أفضل".

توقعات التقدم المحرز في التكيُّف على مستوى العالم

إنّ التقدم في تخطيط التكيّف وتمويله وتنفيذه على المستوى الوطني في جميع أنحاء العالم يُواصل نموّه عموماً، وقد يكون متسارعاً جزئياً، غير أن المطامح المطلوبة هي أعلى. فقد أصبحت أهمية التكيّف على المستويين الوطني والدولي باعتبارها وسيلة لتحفيز الاستجابة لمخاطر المناخ مقبولة حالياً على نطاق واسع ويستمر التعميم في التزايد. وقد أُصدرت أدوات تخطيط جديدة بمعدلات متزايدة على مدى العقد الماضي ويتجلّى دليل واضح على النضج المتنامي في تصميمها، ما قد يشير إلى علامات مبكرة على التسارع. تزايد تنفيذ المبادرات الجديدة التي تركز تركيزاً أساسياً على التكيّف عموماً منذ سنة 2010، وإن كان ذلك من دون مؤشرات على التسارع. علاوة على ذلك، فإن التباين المتزايد في عدد المبادرات الجديدة على مرّ السنوات الأربع الماضية يجعل التوقعات المستقبلية أكثر صعوبة. ويستمر تمويل التكيّف في النمو أيضاً على الصعيد العالمي. ومع ذلك، قد لا يكون هذا الحال قائماً في كل مكان، ولا سيما في البُلدان النامية التي تعدّ من بين أشدّ البُلدان عرضةً لتأثيرات المناخ. ومع ذلك، تشير دلائل إلى نشوء نظام مالي أكثر قدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ من خلال زيادة تعميم مخاطر المناخ وظهور أدوات وجهات فاعلة ونهج جديدة، على الرغم من أن التسارع غير ملموس بعد.

على الرغم من الاتجاهات المشجعة، فإن معدل وحجم التقدم في التكيّف على المستوى الوطني غير كافيين لمواكبة الاحتياجات المتزايدة ولا يزال تتبُّع التقدم المُحرَز يمثل تحدياً. يبدو أن تكاليف التكيّف ترتفع ارتفاعاً أسرع من تمويل التكيّف، وهو ما قد يؤدي إلى اتساع فجوة تمويل التكيف. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التدفقات المالية آخذة في الاستقرار، في حين أن استيعاب وتوسيع نطاق أدوات التمويل المبتكرة لا يزالان منخفضين للغاية لمواكبة احتياجات التكيّف المتزايدة. وبينما يُحقق مستوى تنفيذ التكيّف ارتفاعه، تشحّ الأدلة الموجودة على الحد من مخاطر المناخ نتيجةً لإجراءات التكيّف. ومع أنّ أدوات التخطيط تحقق نضوجاً، إلا أن هناك عدّة مؤشرات للفاعلية والكفاية تُظهر تفاوُتاً، مثل التكامل الرأسي والحوافز لزيادة قابلية التنفيذ. كما أنّ استمرار الانخفاض في معدل إنشاء أنظمة الرصد والتقييم يشكّل مصدر قلق كبير، مع أنّ هناك علامات مشجّعة على التحسن إذ إن ثلث البلدان كلها هي حالياً في طور تطوير النظام. وهذا يحدّ من القدرة على تتبع التقدم في التكيّف، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ إجراءات التكيّف. وبالإضافة إلى إتاحة أنظمة الرصد والتقييم على نحو أوسع، لابُد من توجيه تركيز أكبر على تقييم فاعلية وكفاية تدخلات التكيّف التي تحد من مخاطر المناخ بدلاً من مجرد قياس النواتج.

تتطلّب المخاطر المناخية المتزايدة تغييراً جذرياً في مطامح التكيّف. فقد ارتفعت التحذيرات من مخاطر المناخ التي نوقشت في تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ارتفاعاً مستمراً على مدى العقدين الماضيين بسبب الإشارات القوية المتزايدة لدواعي القلق. ويخلص أحدث تقرير تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حالياً إلى أن بعض تأثيرات تغير المناخ لا رجعة فيها، حتى في ظل أنظمة تخفيف شديدة الطموح. قد يقلل التكيّف إلى حد كبير من الخسائر والأضرار، ولا سيما في النصف الثاني من القرن، عندما تتسارع تأثيرات المناخ (الشكل م.ت.7). وفي حين أن التخفيف القوي هو السبيل لتقليل الآثار والتكاليف الطويلة الأجل، فإن الطموح المتزايد في ما يتعلق بالتكيّف، ولا سيما من حيث التمويل والتنفيذ، بالغ الأهمية لمنع اتساع الفجوات القائمة.

الشكل م.ت.7 تستند نتائج التكيّف إلى المعلومات المنشورة في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ الخاصة باليابسة والمحيطات والغلاف الجليدي

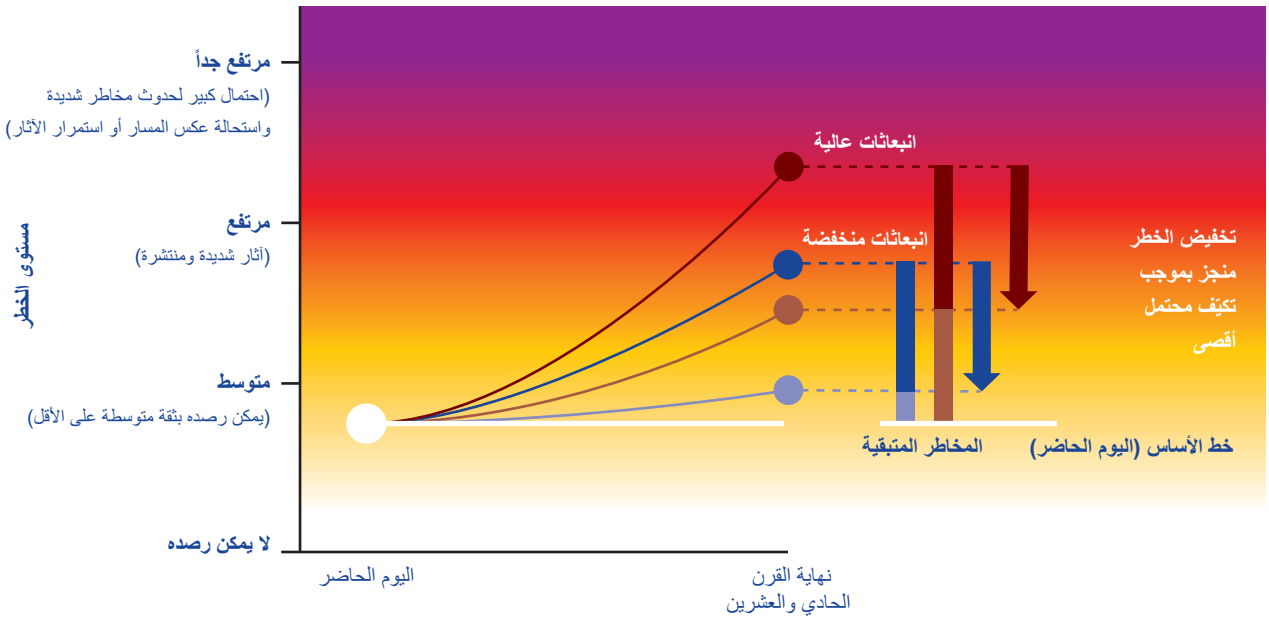

سيناريوهات الاحترار

سيناريو انبعاثات منخفضة (مسار التركيز النموذجي 2.6)

سيناريو انبعاثات عالية (مسار التركيز النموذجي 8.5)

سيناريوهات التكيّف

الألوان الداكنة تمثّل مستوى الخطر تحت سيناريو تكيّف "بدون-إلى-متوسط"

الألوان الباهتة تمثّل مستوى الخطر تحت سيناريو تكيّف "محتمل أقصى"

ملاحظة: يشير اليوم الحاضر إلى الفترات المرجعية المستخدمة في تقييمات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2006-2015 في التقرير الخاص بالأرض، هلبيرت *وآخرون*، 2019، 1986-2005 في التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير، أوبنهايمر *وآخرون*، 2019).

المصدر: بتصرف عن هلبيرت *وآخرون* (2019)، وأوبنهايمر *وآخرون* (2019)، وماغنان *وآخرون* (2021).

United Nations Avenue, Gigiri
P.O. Box 30552, 00100 Nairobi, Kenya
Tel. +254 20 762 1234
unep-publications@un.org
www.unep.org